

ضريبة الدخل واثرها على تمويل الموازنة العامة للدولة

(دراسة استطلاعية لواقع اصحاب الاعمال والمهنة في محافظة كربلاء)

م.م عبدالامير صبار خشيف

Abdulameer.khshayyif@uowa.edu.iq

جامعة وارث الانبياء، كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، العراق

المستخلص: يعد التهرب الضريبي من اكبر المشاكل التي تواجهها الهيئة الهامة للضرائب وذلك لصعوبة السيطرة على المكلفين بالدفع ولكن هذا لا يشمل جميع الضرائب بل يكون هذا التهرب اقلية في ضريبة الدخل وذلك لان المكلفين بهذه الضريبة يحتاجون جهد وعمل كبير من الهيئة العامة للضرائب وكذلك عدم تعاملهم مع الدولة بشكل مباشر على العكس من بقية الضرائب، كذلك الى وقتنا الحالي تستخدم السلطات الضريبية في العراق الطرق والاساليب التقليدية في جباية مثل هكذا ضرائب وهذا ما يصعب المهمة اكثر مبتعدين عن استخدام الطرق الحديثة والتكنولوجيا. وتوصل البحث الى توصيات متعددة منها امكانية السيطرة على المتهربين بدفع الضرائب من خلال تشكيل لجان متابعة دائمية تقوم بمتابعة جميع اصحاب الاعمال والمهنة، ايضاً تجنب الطرق غير الملائمة في تحصيل الضرائب مثل طريقة المخمن الضريبي واللجوء الى الطرق العلمية التي تقدم بها كشوفات دخل واضحة عن النشاط الذي يعمل به المكلف.

الكلمات المفتاحية: ضريبة الدخل، التهرب الضريبي، الموازنة العامة للدولة

Abstract: Tax evasion is one of the problems faced by the Tax Authority because of the difficulty of controlling the taxpayers, but this does not include all taxes, but this evasion is mostly in the income tax because the taxpayers need a great effort and work from the General Authority for Taxes and not to deal with the state Unlike the rest of the taxes, to the present time, the tax authorities in Iraq use the traditional methods and methods in the collection of such taxes and this is more difficult task away from the use of modern methods and technology. The study reached a number of recommendations, such as tax evaders should be controlled through the formation of permanent follow-up committees to follow up all business owners and professions, as well as avoiding inappropriate methods of collecting taxes such as the method of tax assessor and resorting to scientific methods, In which the taxpayer works.

1. المقدمة

ان اعتماد العراق شبه الكامل على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة ادى الى اهمال بقية القطاعات وان اهم هذه القطاعات هو قطاع الضرائب بكل انواعها بحيث تعتبر الضرائب من اهم الايرادات في التمويل لموازنة البلد لكثير من بلدان العالم، ويبين هذا البحث كمية التهرب الضريبي الحاصل في الاعمال والمهنة التجارية من خلال استطلاع ميداني اجراه الباحث على اصحاب الاعمال والمهنة تضمن توزيع (350) استطلاع ميداني وتم استرجاع (313) استطلاع صالح، حيث بين هذا الاستطلاع عدد وكمية التهرب الضريبي الحاصل في ضريبة الدخل للأعمال المهنية التجارية وهذا التهرب يؤثر سلباً على موازنة البلد للسنوات القادمة وان طرق معالجة هذا التهرب قد تشكل ايراداً بإمكانه حل اي ازمة مالية قد تحصل للبلد.

2. المنهجية

مشكلة البحث: يعتمد النظام الضريبي في العراق وعلى مدار سنوات طويلة على ضريبة الدخل بشكل اساسي بالنسبة للأعمال والمهنة مبتعداً عن باقي الضرائب مثل ضريبة المبيعات او ضريبة القيمة المضافة، وبالرغم من اعتماده على هذه الضريبة الا انه الى وقتنا الحالي ليس له القدرة على السيطرة على هذا النوع من الضرائب وهناك تهرب كبير جداً عن دفع الضريبة الى الجهات المختصة، ناهيك عن التقديرات الحكيمة للمخمن الضريبي الذي تستخدمه الهيئة في جباية الضرائب والاعتماد على النظم اليدوية للدفع، وبهذا فان الضرائب لا تسهم بشكل فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة. وتكمن مشكلة البحث في الاجابة عن الاسئلة الاتية:

1. ما مدى مساهمة ضريبة الدخل الحالية في تمويل الموازنة العامة للدولة وهل تعتبر جزء من ايراداتها السنوية الذي ممكن الاعتماد عليه؟
2. هل من الممكن ان يتم استخدام طرق جديدة مثل التكنولوجيا وغيرها مع المتهربين ضريبياً والسيطرة عليهم من اجل الحصول على الضرائب المستحقة للدولة؟

اهمية البحث: تتبع اهمية البحث من امكانية التعامل مع المكلفين بدفع الضرائب بشكل عام وضريبة الدخل بشكل خاص الى امكانية جذبهم واقناعهم بدفع الضرائب بشكل سهل وبسيطاً عن الاجراءات الروتينية وذلك لتمويل الموازنة العامة للدولة بواسطة هذه الضرائب، وتعتبر ضريبة الدخل في اغلب المجتمعات المتقدمة بانها الضريبة صاحبة الايراد الاكبر التي تعتمد عليه الدولة

في تمويل موازنتها ولا سيما ان هنالك دول تعتمد بشكل مباشر على الايرادات الضريبية لتمويل موازنتها العامة، ناهيك عن ان الضريبة التي يدفعها المكلف هي واجب وطني وليس فرض.

هدف البحث: يهدف البحث بشكل مباشر الى امكانية تحصيل ضريبة الدخل من المكلفين بدفعها بالشكل المثالي والعمل على حد التهرب الضريبي الحاصل في تحصيل هكذا ضرائب، ايضاً توجيه انتباه الهيئة العامة للضرائب الى الطريقة التي يتم فيها تحصيل ضريبة الدخل للأعمال والمهن وهي طريقة التخمين وتعتبر طريقة غير صحيحة في تحصيل هكذا ضرائب مهمة لأنها تسبب تهرب ضريبي اكبر، وهذا لا يصب في مصلحة البلد في امكانية السيطرة على ضريبة الدخل التي بإمكانها ان تسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة.

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية اساسية مفادها (ان امكانية تحصيل ضريبة الدخل الخاصة بالأعمال والمهن بالطرق الصحيحة وعدم التهرب منها يسهم وبشكل فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة بل ويعتبر احد مصادر ايرادات البلد الذي يمكن الاعتماد عليه).

منهج البحث: تضمن منهج البحث جانبين:

1. الجانب النظري: تم الاعتماد على المصادر الاجنبية والمصادر العربية للكتب والاطاريح والرسائل الجامعية بالإضافة الى المؤتمرات والدوريات العربية والاجنبية ذات العلاقة.
2. الجانب التطبيقي: اعتمد الجانب التطبيقي على توزيع استطلاع ميداني قام به الباحث على اصحاب الاعمال والمهن في محافظة كربلاء المقدسة وتم توزيع 350 استمارة استطلاع على اصحاب الاعمال والمهن وتم منها استرجاع 313 استمارة صالحة.

2. النظام الضريبي

أولاً: مفهوم الضريبة: The Concept of Tax

تُعد جباية الضرائب في عصرنا الحالي من الاعمال المهمة التي تقوم بها الدولة من خلال السلطات الضريبية التي من شأنها جباية الضرائب وجمعها من اجل مشاركتها الفاعلة في تمويل الموازنة العامة للدولة وتعتبر الضريبة من اهم مصادر التمويل للموازانات.

تُعرف الضريبة (tax) بأنها فريضة نقدية الزامية من قبل المكلف تفرضها الدولة وفق قانون خاص بهذا الغرض وتحصل من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين وبدون اي مقابل مباشر (الجراوي والعنكي، 2014: 20). وتُعرف بأنها فريضة نقدية إجبارية تفرضها الحكومة على الدخل او الأنفاق او سلعة معينة او أي أصل لرأس المال بدون أن تعود الى المكلف بأي عائد (Dup, 2014: 13). و تم تعريفها بأنها فريضة إجبارية تفرض من قبل الدولة على الأفراد او الشركات بهدف تمويل الخدمات التي يجب تنفيذها لما فيها من منفعة عامة للبلد، كذلك الضرائب لا تتضمن أي رسوم يدفعها شخص معنوي للحصول على منفعة مثل الاشتراكات أو الخدمات (Wilson 2005: 733). ويرى الباحث بان الضريبة هي عبارة عن مساهمة نقدية فاعلة يمكن للأشخاص الطبيعيين او المعنويين دفعها الى الجهات المعنية من اجل تمويل الموازنة العامة للدولة والسيطرة على اقتصاد البلد وتقديم افضل الخدمات.

ثانياً: اهداف الضريبة: Tax Objectives

1. **الهدف المالي:** وهو الهدف الاسمي للضريبة، فالدولة تفرض سياساتها من خلال فرض الضرائب من اجل تمويل الموازنة العامة لأداء أنشطتها المختلفة، كما أن الحكومة تتجه إلى الضرائب للحد من اثار التضخم على العكس من الإصدار النقدي الجديد (عبد الحميد، 2014: 7).
2. **الهدف الاجتماعي:** تُنخذ هذه الضريبة لأجل تحقيق أهداف اجتماعية كثيرة من أهمها الحد من التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع وذلك من خلال استعمال الضريبة التصاعدية، وكذلك تفرض الضريبة للحد من استخدام السلع والمواد غير المناسبة كالسجائر والخمر وغيرها (العلي، 2011: 97).
3. **الهدف الاقتصادي:** هنالك مجموعة أهداف اقتصادية منها تشجيع الصناعة الوطنية والمنتج المحلي ودعمه وذلك من خلال فرض ضريبة على المنتجات الأجنبية بنسب عالية نوعاً ما، وكذلك توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المناسبة وذلك من خلال تقليل نسب الضرائب على هذه القطاعات (عفانة وقطاونة، 2004: 8).

ثالثاً: انواع الضرائب: Types of Taxes

هنالك نوعان اساسيان للضرائب:

1. **الضرائب المباشرة:** تعتبر الضرائب المباشرة احد المصادر الرئيسية المستقرة للإيرادات العامة للدولة لمواجهة التقلبات المالية وما تنفقه لأداء الخدمات العامة ونمو الاقتصاد للبلد (العبيدي، 2012: 18). وتنقسم الضرائب المباشرة إلى قسمين هما:

أ. **الضرائب على الدخل:** هي الضرائب التي تعتبر الدخل وعاءً لها، أي أنها المادة التي تخضع للضريبة هو الدخل للشخص الطبيعي أو المعنوي، ومن المفترض تحديد مفهوم الدخل بشكل مباشر وواضح للسيطرة على الدخل الخاضعة للضريبة ومنع التهرب الضريبي (العلي، 2011: 130). وبذلك يجب أن تحقق ضريبة الدخل أهداف مالية، والابتعاد عن استخدامها لتحقيق أهداف أخرى سواء اجتماعية أو اقتصادية وهذا الهدف يدفعها إلى إمكانية الحصول على الضرائب لتمويل الموازنات العامة للدولة (McGee, 2008: 605).

ب. **الضرائب على رأس المال:** هي الضرائب التي تفرض على رأس المال أو الثروة، ويقصد برأس المال هنا ما يملكه المكلف من ممتلكات سواء منتجة أو غير منتجة كالعقارات والأراضي وغيرها، وتفرض الضريبة على رأس المال نفسه وليس ما ينتجه، وتكون هذه الضرائب على عدة أنواع مثل ضريبة الدخل أو ضريبة التركات (عبد الحميد، 2014: 10).

2. **الضرائب غير المباشرة:** وهي الضريبة التي يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبء هذه الضريبة إلى شخص آخر، وما يميز هذا النوع هو سهولة الجباية ووفرة الحصيلة وتقسيم إلى (نور وآخرون، 2008: 18):

أ. **الضرائب على التداول:** وهي ضرائب تفرض عند حصول انتقال ملكية من شخص إلى آخر مثل رسم التسجيل عند انتقال ملكية العقارات، وضريبة الدمغة هي من الضرائب التي تفرض على عملية تداول الأسهم والسندات.

ب. **الضرائب على الاستهلاك:** وهي الضرائب التي تفرض على المكلف نفسه عندما ينفق دخله على السلع، وتكون ضريبة الاستهلاك أغلبها على الطبقة الثرية لأنها تفرض على السلع الكمالية والمجوهرات.

ت. **الضرائب على المبيعات:** وهي من الضرائب غير المباشرة التي تفرض على سوق المنتجات العامة الذي يتحملها الفرد عند شراء السلعة أو تحصيل خدمة وتعتمد هذه الضريبة على مرونة العرض في الأسواق (Hillman, 2009: 252).

ث. **ضريبة القيمة المضافة:** أكثر يميز بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات بأنها تفرض على كل مرحلة من مراحل الإنتاج، أما المبيعات فتفرض بشكل نهائي على المنتج، والنوعين من هذه الضرائب يحققان إيرادات عالية للدولة (Sherlock & Knightly, 2016: 4).

رابعاً: التهرب الضريبي: Tax Evasion

يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه عدم الامتثال إلى قوانين الضريبة العامة من خلال عدم دفع الضرائب المستحقة على المكلف، ومسألة عدم الالتزام الضريبي والتهرب الضريبي هو في الأساس مشكلة اقتصادية وقانونية (hyman, 2011: 426). ويمكن تعريفه عدم دفع المكلف للضريبة المستحقة عليه، وتكون جزء أو كل من نسبة الضرائب المفروضة عليه، ويحدث التهرب خلال فترة الدفع أو قبل الدفع باستخدام الطرق غير القانونية وغير المشروعة (وهبة، 2010: 4). ويرى الباحث أن التهرب الضريبي هو محاولة المكلف بتجنب أو عدم دفع الضريبة المستحقة عليه من خلال تضليل المعلومات أو إخفائها عن السجلات للتخلص من جزء من الضريبة أو كلها.

خامساً: أنواع التهرب الضريبي: Types of tax evasion

يقسم التهرب الضريبي إلى نوعين وهما:

1. **التهرب الضريبي المشروع:** وهي عملية مسموح بها قانونياً يستخدمها المكلف للتخفيف أو التخلص من الضريبة، وبواسطة اللجوء إلى أي ثغرة قانونية موجودة في التشريعات الضريبية، بمعنى أن ما يقوم فيه المكلف غير مخالف للتشريعات والقوانين الضريبية. ويقصد فيه تفادي المكلف عن أي إجراءات تؤدي إلى دفع ضريبة مثل عدم استيراد سلع أجنبية مفروضة عليها ضرائب (وهبة، 2010: 5).

2. **التهرب الضريبي غير المشروع:** وهي طرق ووسائل مقصودة من قبل المكلف بعدم دفع الضريبة وذلك عن طريق المخالفة للقوانين والتشريعات الضريبية والقصد منها عدم دفع الضرائب المستحقة عليه، ويكون التهرب أما يمتنع المكلف عن عرض القوائم المالية بصورة صريحة، أو تقديم بيانات غير دقيقة أو مزيفة، أو إعداد سجلات وهمية (سعد، 2014: 27).

سادساً: أسباب التهرب الضريبي: The reasons for tax evasion

هنالك مجموعة من الأسباب للتهرب الضريبي منها (الجراوي والعنكي، 2014: 44):

1. ارتفاع سعر الضريبة.
2. سياسة الدولة غير الرشيدة أي بمعنى انفاق الاموال في مجالات لا تعود بنفع للمواطنين.
3. الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد لان التهرب ينخفض عندما هنالك رفاه اقتصادي ويزداد في الازمات المالية.
4. الوعي الضريبي والثقافة الضريبية للمجتمع.

5. العقوبات التي توجه الى المتهربين من الضرائب والتساهل معهم.

سابعاً: اثار التهرب الضريبي: The effects tax evasion

مثلاً يوجد أسباب للتهرب فان هناك آثار لهذا التهرب, ويوجد عدة آثار سلبية تؤثر على إيرادات الدولة تنتج من عملية التهرب الضريبي من أهمها (السعدي, 2016 : 21):

1. **الأثر المالي:** أن التهرب الضريبي يؤثر بشكل مباشر في الخزينة العامة للدولة, فأن انخفاض الإيرادات الضريبية يؤدي إلى عجز في إيرادات, وهذا الأمر يدفع السلطات إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع نسب الضرائب المستخدمة إلى مستويات عالية وهذا يدفع المكلف للتهرب الضريبي.

2. **الأثر الاقتصادي:** ان انخفاض الحصيلة الضريبية يؤدي إلى انخفاض إيرادات لدولة العامة وبذلك سوف تنخفض النفقات العامة, ذلك سوف يخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري مما قد يخلق مشكلة في الدخل العام ويتسبب في انخفاضه.

3. **الأثر الاجتماعي:** عدم المساواة في توزيع الضريبة سوف يخل بفكرة العدالة الضريبية وذلك لوجود المتهربين, ودائماً ما يتحمل العبء الضريبي المكلفين الذين ليس بإمكانهم التهرب أو الحريصون على اداء ما مفروض عليهم

3. لموازنة العامة للدولة

أولاً: مفهوم الموازنة العامة: The Concept Public Budget

تعرف الموازنة العامة بحسب قانون أصول المحاسبات العراقي المعدل رقم (28) لسنة 1940 بأنها ((الجدول المتضمن تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة)). وعرفت بأنها عملية إجراء تقديرات على أساس سنوي بالاعتماد على الحسابات الختامية لسنة أو سنوات سابقة. وغالباً ما تكون الموازنة بشكل تصاعدي في تخطيطها, وقد يعبر عنها على مدى سنة بدلاً من فترة زمنية أطول (5 : Hildreth & Khan, 2002). وعرفها الجميل بأنها عبارة عن وثيقة رسمية تظهر فيها جمع الأهداف المراد تحقيقها بصيغة محاسبية ضمن فترة زمنية محددة (الجميل, 2008 : 23). وعرفت هيئة الأمم المتحدة ((هي عملية سنوية تتركز على التخطيط ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة عالية, فهي أساساً عملية اتخاذ للقرار بطريقة يمكن ان يقوم بها الموظفون من مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ للعمليات والبرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل نتائج من خلال التوزيع والاستخدام الامثل والأكثر فاعلية للمواد المتاحة)) (التميمي, 2016:30).

ثانياً: أهمية الموازنة العامة: The Importance of the Public Budget

تعتبر الموازنة العامة للدولة ذو أهمية عالية ومتزايدة مع مرور الوقت حيث شملت ابعاد كثيرة منها السياسية والمالية والاقتصادية وغيرها وسيتم تناولها كما يلي:

1. **أهمية الموازنة من الناحية السياسية:** تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية الديمقراطية, حيث انها معرضة للرقابة بشكل مستمر وتتجلى الرقابة على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاجراءات التي يتم الموافقة عليها أو حتى رفضها من قبل السلطات التشريعية (الجنابي, بدون, 106).

2. **أهمية الموازنة من الناحية المالية:** الموازنة العامة هي عبارة عن مرآة تعكس المركز المالي للبلد فمن خلال قوائم الإيرادات والنفقات التي بدورها تعكس الحقيقة للوضع المالي للبلد, فالدولة تحدد مقدار ما ستحصل عليه من إيرادات بمقدار ما ممكن أن تنفقه. ومن ناحية أخرى فان انتظام تحصيل الإيرادات لا يقل أهمية من انتظام النفقات سواء بالنسبة للضرائب أو الخزينة (زيدان, 2010 : 10).

3. **أهمية الموازنة من الناحية الاقتصادية:** تعد الموازنة أداة ضرورية ووسيلة تستطيع الدولة من خلالها التأثير على الأنشطة الاقتصادية, كما بإمكان الدولة أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال العمل على الموازنة العامة وذلك من خلال تخفيض و زيادة الطلب على السلع والخدمات من خلال فرض الضرائب وتشجيع المواطن على الادخار وإعادة توزيع الدخل (رضوان, 2009 : 26).

4. **أهمية الموازنة من الناحية الاجتماعية:** تكون الموازنة من الناحية الاجتماعية ذو أهمية كبيرة لا تقل عن بقية النواحي, فهي تساعد للدولة وتساهم على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل المحلي بين فئات المجتمع, من خلال استخدام الضرائب وتوجيه النفقات العامة (الجنابي, بدون : 108).

ثالثاً: اهداف الموازنة العامة: the public budget objectives

1. **أهداف تخطيطية:** وهي الأهداف التي يجب على الحكومة أن تلتزم في عملها لتحقيق تلك الأهداف, وكان هذا الطلب بسيطاً في بداية الأمر إلى أن وظيفة التخطيط تطورت بتطور الموازنة (إسماعيل و عدس, 2010 : 130).

2. **أهداف رقابية:** تهدف إلى تحقيق رقابة ذو فاعلية عالية على العمليات عن طريق قياس الأداء الحقيقي للأنشطة الحكومية, وكذلك متابعة البرامج الحكومية, والرقابة على الموجودات التي بحوزة السلطات الحكومية والمحافظة عليها(العواد , 2017 : 62).
3. **أهداف سلوكية:** وهي إمكانية التأثير على سلوك الأفراد العاملين في الجهاز الحكومي وذلك من خلال التشجيع على روح الابتكار وتحقيق التوافق بين المصلحة العامة والخاصة والثقة بين الرؤساء والمرؤوسين وبناء أساس عادل(العواد , 2017 : 62).
4. **أهداف اقتصادية:** أن الهدف من الموازنة العامة ليس محدودا على الدولة والسعي لتحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى وإن اقتضى الأمر إلى الخروج عن مبدأ توازن الميزانية (العلي , 2011 : 328).
5. **أهداف اجتماعية:** يمكن للموازنة أن تكون وسيلة أساسية اجتماعية من خلال فرض الضرائب على السلع غير المناسبة حيث هذا يؤدي إلى تقليل الاستهلاك لهذه السلع أو استخدام الساعات الضريبية كحافز يشجع لزيادة سلع معينة(العلي , 2011 : 329).
6. **أهداف سياسية:** تعد الموازنة تعبيراً عن سياسة الدولة من خلال الأرقام الواردة في جداولها, من خلال هذه الأرقام يمكن التعرف على سياسة الدولة واتجاهاتها سواء في تحقق رفاهية الشعب أو توجيه الإنفاق على أشياء لا فائدة منها (العواد , 2017 : 63).

رابعاً: أنواع الموازنات العامة: Types of public budget

1. الموازنات حسب طبيعة الوحدات الحكومية التي ستطبق فيها:

يوجد ثلاث أنواع من هذه الموازنات وهي (إسماعيل و عدس , 2010 : 132):

- أ- **موازنة الوزارات والمديريات والدوائر التابعة لها والأجهزة الحكومية ذات الطابع الإداري (الخدمي):** هي موازنة تخصص فيها الأموال لكل الوزارات والمديريات والدوائر وجميع الدوائر التي تقدم خدمة بدون مقابل.
- ب- **الموازنات الملحقة:** وهي موازنات تعد لجهاز إدارية مرتبطة بالوزارات تكون ذات طبيعة خاصة مما يعطيها حق للاستقلال والمرونة .
- ج- **الموازنات المستقلة:** تعد للوحدات الحكومية التي تكون أنشطتها ذات طابع اقتصادي, مما يجعلها تتمتع بذمة اقتصادية مستقلة عن بقية الوزارات .

2. الموازنات حسب طبيعة النشاط :

تقسم الموازنات حسب النشاط إلى نوعين(العواد , 2017 : 63):

- أ. **الموازنة الجارية:** هي جميع النفقات السنوية المقدرة لتغطية الرواتب والأجور والمصاريف الأخرى والنفقات والتحويلات الجارية ورواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي التي تدفع نقداً أو عيناً.
- ب. **الموازنة الاستثمارية:** وهي الخطة المخصصة لشراء جميع الموجودات الثابتة والمخزون والموجودات المالية والتحويلات الرأس مالية التي تدفع نقداً أو عيناً.

3. الموازنات حسب الأموال :

كما ذكرنا أن كل جزء له موازنة خاصة به, فإن استخدام الدولة للمال الجاري يكون له موازنة جارية, وإذا استخدمت الدولة إلى جانب الجاري مالا رأسمالياً أو استثمارياً يكون لها موازنة رأسمالية. وكذلك الوحدات الاقتصادية فكل وحدة اقتصادية مال تخصصه الدولة لتغطية نفقاتها (إسماعيل و عدس , 2010 : 134).

خامساً: مبادئ الموازنة العامة: The principles the public budget

تعد الموازنة العامة على عدة مبادئ وهي:

1. **مبدأ السنوية:** يعني أن كل ما ورد في الموازنة العامة يجب أن ينفذ خلال سنة واحدة, وليس له ارتباط ببداية السنة الميلادية في ما يتعلق ببداية ونهاية السنة المالية, إنما يتحدد ذلك على أساس متطلبات النشاط المالي للدولة(إسماعيل , 2009 : 8).
2. **مبدأ الوحدة:** هي قيام الدولة بأدراج كافة التقديرات للإيرادات المتوقعة الحصول عليها, وكافة النفقات المتوقعة إنفاقها في موازنة موحدة. ومن مزاياها سهولة التعرف على المركز المالي للدولة بمجرد الاطلاع على قوائمها (خليل و اللوزي , 2013 : 307).
3. **مبدأ العمومية:** هو ادراج جميع الإيرادات والمصروفات في الموازنة ولا يمكن إجراء المقاصة, حيث يتم إيضاح كافة المصروفات والإيرادات بدون عمل مقاصة وإظهار الرصيد سواء بالزيادة أو بالنقصان(إسماعيل , 2009 : 9).

4. **مبدأ التوازن:** يعتمد على توازن الموازنة وعدم اللجوء إلى القروض أو الإصدار النقدي وتكون الموازنة خالية من العجز والفائض هذا في ظل النظرية التقليدية، أما في ظل النظرية الحديثة فهي تسعى إلى تحقيق توازن اقتصادي (العلي 2011: 350).

4. تحليل الاستطلاع الميداني

مقدمة: سوف يتطرق الباحث في هذا المبحث إلى التعرف على الأساليب المتبعة بالبحث الميداني الذي قام بإنجازه على أصحاب الأعمال والمهنة في محافظة كربلاء المقدسة وذلك من خلال توزيع استطلاع ميداني تم توزيعه على مناطق متفرقة من المدينة وذلك لتغطية أكبر عدد من الأعمال والمهنة التجارية التي اتخذها الباحث في العينة.

أولاً: ميدان الاستطلاع:

اتخذ ميدان للاستطلاع أصحاب الأعمال والمهنة التجارية في محافظة كربلاء المقدسة حيث استخدم الباحث الطريقة العشوائية في توزيع الاستطلاع وذلك لتغطية أكبر عدد من الأعمال والمهنة في البحث، ولوجود أعمال ومهنة كثيرة وكبيرة لذلك تم أخذ عينات منها.

ثانياً: أدوات الاستطلاع:

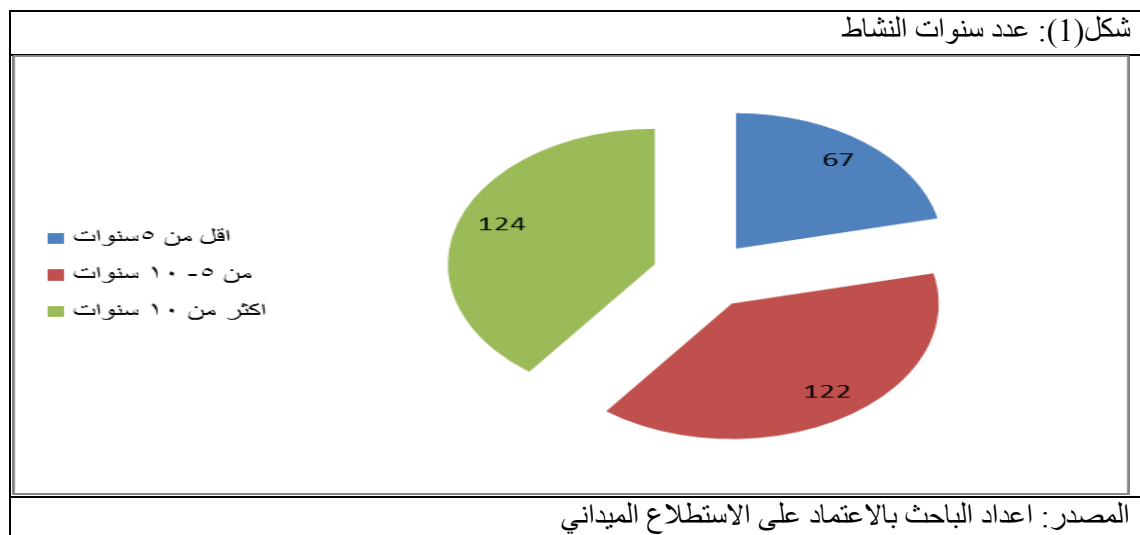
اعتمد هذا الجانب التطبيقي على توزيع (350) استطلاع ميداني تم توزيعه على مهنة مختلفة في داخل أسواق مدينة كربلاء المقدسة وتم استرداد (313) استطلاع صالح. وتم توزيع هذا الاستطلاع على (14) من الأعمال والمهنة.

ثالثاً: عرض نتائج الاستطلاع وتحليلها:

1. مدة النشاط التجاري:

جدول (1): نسبة ومدة النشاط التجاري		
المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من (5) سنوات	67	21%
من (5-10) سنوات	122	39%
أكثر من (10) سنوات	124	40%
المجموع	313	100%
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الاستطلاع الميداني		

يبين الجدول اعلاه الذي يخص المدة للأعمال والمهنة وابتدائها من أعلى نسبة وهي (40%) الذي تقابل فقره أكثر من عشر سنوات اما النسب الثانية فكانت للفقره الثانية وهي (39%) واخيراً للفقره الاولى التي اخذت نسبة (21%) وكما موضح بالشكل الاتي:

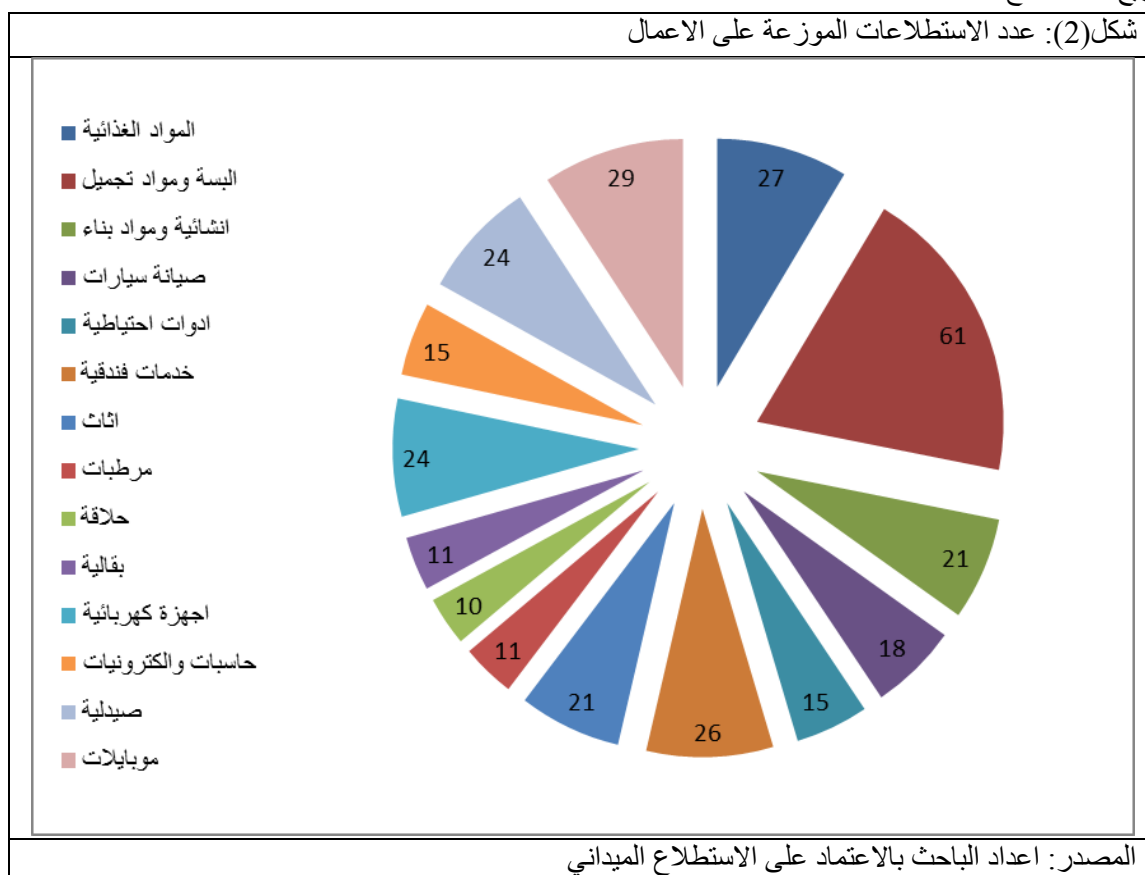


2. طريقة ونسب توزيع الاستطلاع:

جدول (2): الية توزيع الاستطلاع			
ت	الاعمال والمهنة	التكرار	النسبة المئوية
1	المواد الغذائية	27	9%
2	البسة ومواد تجميل	61	19%
3	انشائية ومواد بناء	21	7.5%

4	صيانة سيارات	18	6%
5	ادوات احتياطية	15	4.5%
6	خدمات فندقية	26	8%
7	اثاث	21	7.5%
8	مرطبات	11	3%
9	حلاقة	10	3%
10	بقالية	11	3%
11	اجهزة كهربائية	24	8%
12	حاسبات والكترونيات	15	4.5%
13	صيدلية	24	8%
14	موبايلات	29	9%
	الاجمالي	313	100%
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الاستطلاع الميداني			

اتخذ الباحث الطريقة العشوائية في التوزيع واعتمد على اساس اكثر الاعمال والمهن الموجودة وتم اخذ اكبر عينة من الاعمال التي هي (اللبسة ومواد التجميل) التي كانت تحتل اعلى نسبة وهي (19%). وتدرجت النسب تنازليا الى اخر نسبة وهي (3%). وتم تدريج هذه النسب بدون تخطيط مسبق حيث اعتمد الباحث على عدد المحلات الموجودة داخل المدينة والشكل التالي يوضح الية توزيع الاستطلاع :



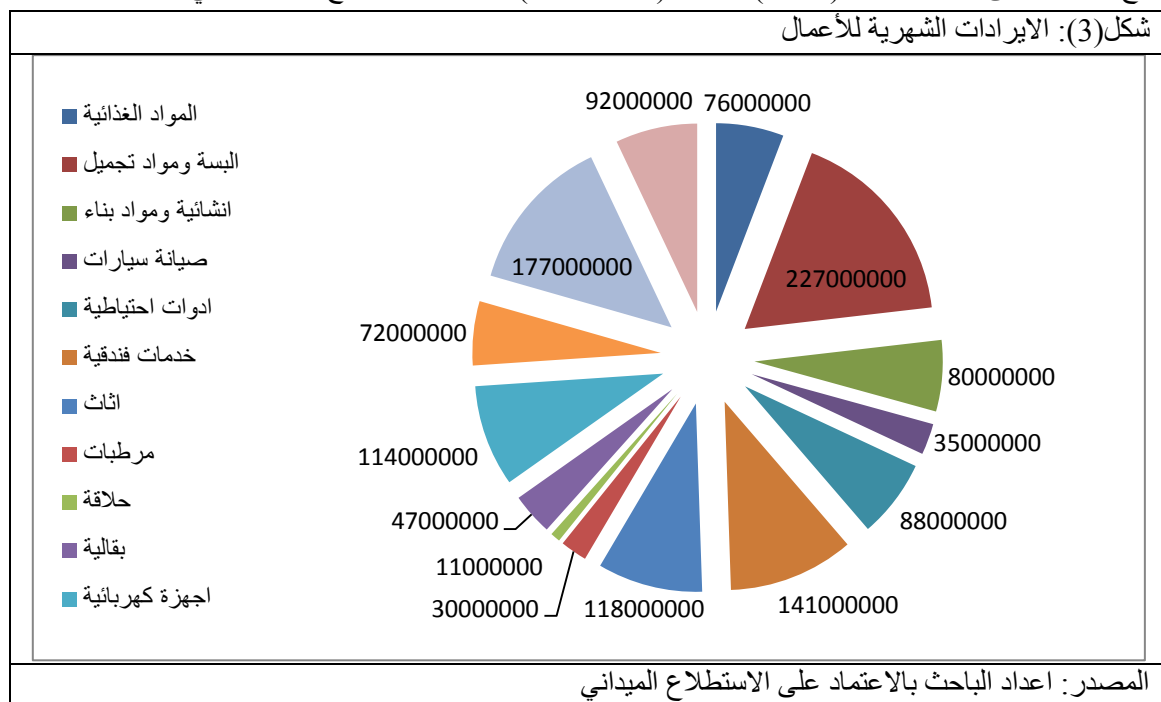
3. الايرادات للأعمال والمهن:

جدول (3): الايرادات الشهرية			
ت	الاعمال والمهن	الايرادات الشهرية/دينار	النسبة المئوية
1	المواد الغذائية	76000000	6%
2	البسة ومواد تجميل	227000000	17.5%
3	انشائية ومواد بناء	80000000	6.2%

4	صيانة سيارات	35000000	2.5%
5	ادوات احتياطية	88000000	6.5%
6	خدمات فندقية	141000000	11.2%
7	اثاث	118000000	9.2%
8	مرطبات	30000000	2.3%
9	حلاقة	11000000	0.8%
10	بقالية	47000000	3.5%
11	اجهزة كهربائية	114000000	8.7%
12	حاسبات و الكترونيات	72000000	5.5%
13	صيدلية	177000000	13.5%
14	موبايلات	92000000	7%
	الاجمالي	1308000000	100%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الاستطلاع الميداني

يبين الجدول السابق جميع اليرادات الشهرية للأعمال التجارية عينة الاستطلاع ويتبين ان النسب منها عالية جداً ومنها منخفضة ابتدائنا من اعلى نسبة وهي (17.5%) وهي نسبة الالبسة ومواد التجميل وهي الاكبر بإيراد (227000000) دينار عراقي في الاستطلاع ووصولاً الى الحلاقة بنسبة (0.8%) وإيراد (11000000) دينار وكما موضح بالشكل التالي:



4. مستخدمى التطبيقات المحاسبية:

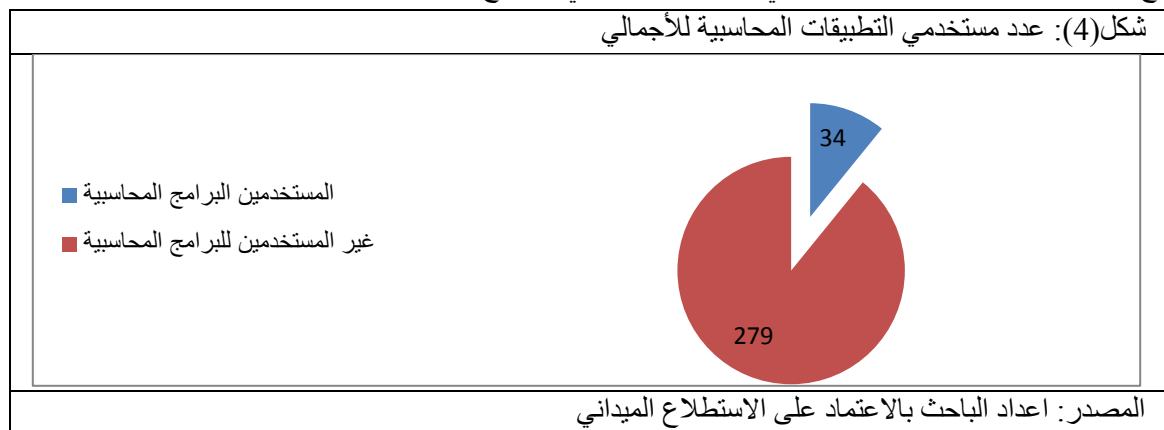
استخدم الباحث هذه الفقرة من ضمن فقرات الاستطلاع لإمكانية معرفة مدى استخدام اصحاب الاعمال والمهن للتكنولوجيا في اعمالها وحسابات على الرغم من ان السلطات لا تفرض تطبيق أي برنامج تكنولوجي للتحاسب الضريبي او غيرها وانما هو معتمد على رغبة صاحب المهنة على استخدام هكذا تطبيقات لتسهيل الكثير من الاجراءات في عمله والجدول الاتي يوضح عدد مستخدمى هذه التطبيقات:

جدول (4): عدد ونسب مستخدمى التطبيقات المحاسبية				
ت	الاعمال والمهن	التكرار	مستخدمى البرامج	النسبة المئوية
1	المواد الغذائية	27	6	22%
2	البسة ومواد تجميل	61	15	24%
3	انشائية ومواد بناء	21	0	0%
4	صيانة سيارات	18	0	0%
5	ادوات احتياطية	15	0	0%

6	خدمات فندقية	26	0	0%
7	اثاث	21	2	9%
8	مرطبات	11	2	18%
9	حلاقة	10	0	0%
10	بقالية	11	1	9%
11	اجهزة كهربائية	24	0	0%
12	حاسبات والكترونيات	15	1	6%
13	صيدلية	24	4	16%
14	موبايلات	29	3	10%
	الاجمالي	313	34	11%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الاستطلاع الميداني

يتبين من الجدول اعلاه ان النسبة الاجمالية لمستخدمي التطبيقات الالكترونية هي (11%) أي تساوي (34 مستخدم من اصل 313) من الاعمال والمهن. وبهذا يرى الباحث من الممكن استخدام التكنولوجيا كأحد الحلول للسيطرة على ضريبة الدخل من خلال فرض هذه التطبيقات الإلكترونية على اصحاب الاعمال والمهن التجارية وذلك لما تحتويه هذه البرامج من اعداد لكافة البضاعة للمهن المتخذة وكذلك تحتوي على خيارات خاصة في الضرائب من دخل ومبيعات وغيرها وايضاً لها الامكانية في عمل قوائم مالية خاصة بصاحب المهنة خلال فترة معينة وهذا ما يخدم الجهات الضريبية من خلال كشف الدخل وبيان الارباح وامكانية استقطاع ضريبة الدخل إلكترونياً والشكل الاتي يبين عدد مستخدمي البرامج المحاسبية الإلكترونية:



5. الاعمال والمهن الخاضعة لضريبة الدخل:

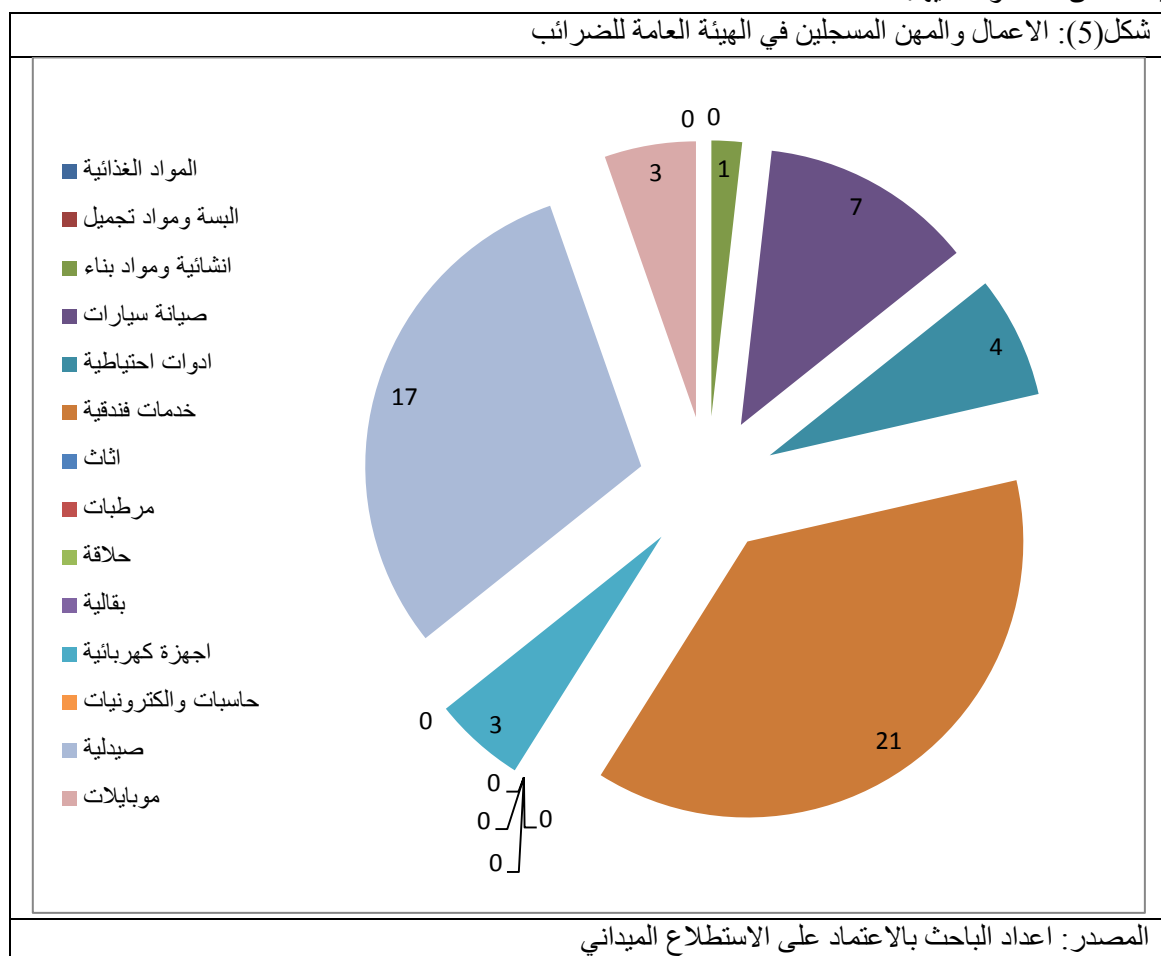
جدول (5): عدد ونسب عينة البحث المسجلين في الهيئة العامة للضرائب

ت	الاعمال والمهن	التكرار	عدد المسجلين في الهيئة العامة	النسبة المئوية
1	المواد الغذائية	27	0	0%
2	البسة ومواد تجميل	61	0	0%
3	انشائية ومواد بناء	21	1	4%
4	صيانة سيارات	18	7	38%
5	ادوات احتياطية	15	4	26%
6	خدمات فندقية	26	21	80%
7	اثاث	21	0	0%
8	مرطبات	11	0	0%
9	حلاقة	10	0	0%
10	بقالية	11	0	0%
11	اجهزة كهربائية	24	3	12%
12	حاسبات والكترونيات	15	0	0%
13	صيدلية	24	17	70%
14	موبايلات	29	3	10%
	الاجمالي	313	56	18%

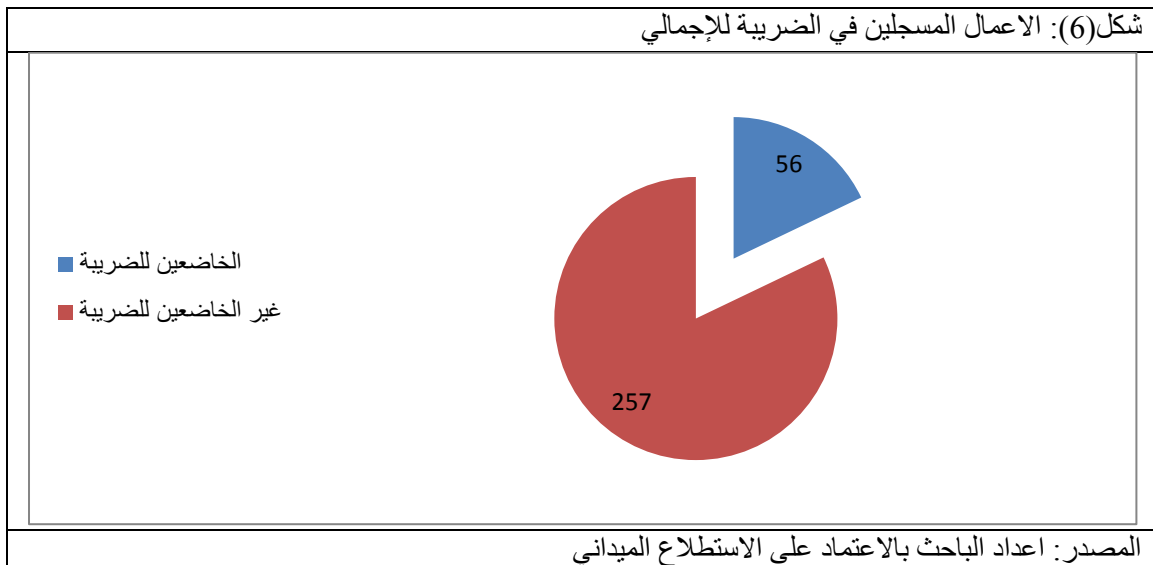
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الاستطلاع الميداني

تعد ضريبة الدخل من اكبر واهم الضرائب التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق ايرادات ضريبة تصب في مصلحة البلد وتمويل الميزانية العامة، واعتمد الباحث على الهيئة العامة للضرائب/فرع كربلاء المقدسة حيث حققت ايرادات ضريبية اجمالية مبلغ (23600000000) اما ضريبة الدخل للأعمال والمهن فقد كانت (4400000000) وهي تشكل نسبة (18.5%) من اجمالي الايرادات السنوية وهذه النسبة منخفضة جداً باعتبار ضريبة الدخل هي الاكبر بين الضرائب، ومن خلال الاستطلاع الميداني الذي اجراه الباحث في محافظة كربلاء فقد اظهر لديه ان نسب الخاضعين لضريبة الدخل على اساس العينة الموزعة هو (18%) وهذا يبين ان نسبة انخفاض ضريبة الدخل سببه النسب المنخفضة للأعمال المهن التجارية المحاسبية ضريبياً، حيث بين الجدول ان هنالك اعمال ومهن غير خاضعين للضريبة ونسبة مشاركتهم (0%) وايضا هنالك اعمال غير مسجلة من الاساس في الهيئة العامة للضرائب/فرع كربلاء المقدسة، وهذا يعني ان هنالك تهرب ضريبي كبير جداً من اصحاب الاعمال والمهن ويعود سببه الى ضعف السلطات الضريبية وضعف القوانين الخاصة بمحاسبة الضرائب ناهيك عن الرشاوى التي تدفع لأجل التخلص من دفع الضرائب بالنسبة للمكلف، ووضح الجدول اعلاه ان هنالك نسبتي عاليتين في دفع ضريبة الدخل هما (الخدمات الفندقية حيث شكلت نسبة الخاضعين لضريبة الدخل 80%) والثانية هي (الصيدلية حيث كانت نسبة الخاضعين لضريبة الدخل 70%) والشكل (5) و (6) يوضح ذلك، ومن خلال استطلاع الباحث عن التفاصيل للأسباب التي ترى ارتفاع هذه النسب لهذه الاعمال بالخصوص تبين انه لا يمكن اعطاء اجازة صحية الا اذا تم مراجعة دائرة الضريبة وبذلك تم السيطرة على هذه المهن من الناحية الضريبية، اما نسب (صيانة السيارات والادوات الاحتياطية فكانت 38% و 26%) وسبب هذه النسب على ان المكان التي تشغله هذه الاعمال هو مكان مؤجر من للدولة ومسجل ضريبياً بحيث حتى وإن تهرب المكلف او تخلف عن الدفع في الوقت الحالي فيتم محاسبه في وقت لاحق، اما بقية النسب في الجدول اعلاه فهي نسب منخفضة جداً وتصل الى الصفر، وهذا ان دل فهو يدل على ضعف الاجراءات الضريبية في كربلاء على فرض ضريبة الدخل بشكل عادل على جميع الاعمال والمهن وهذا ما يدفع الى حالات التهرب الضريبي.

نلاحظ ان فرع كربلاء اتجه نحو ضرائب مضمونة اكثر حيث كانت ضريبة نقل ملكية العقار هي اكبر ايراد يحققه فرع كربلاء المقدسة وكان مبلغ الايرادات الضريبية لنقل ملكية العقار للسنة المذكورة (11700000000) ويشكل هذا المبلغ نسبة (49.5%) من اجمالي الايرادات الضريبية للفرع، وتعتمد الهيئة العامة للضرائب/فرع كربلاء المقدسة بشكل مباشر على هكذا ايرادات ضريبية لضمان الحصول عليها.



شكل(6): الاعمال المسجلين في الضريبة للإجمالي



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الاستطلاع الميداني

ويرى الباحث ان من الممكن حل هذا التهرب الحاصل في ضريبة الدخل من خلال اجراء تعديلات على مجموعة من الفقرات التي تعمل بها الهيئة العامة للضرائب واهمها هو انتهاء العمل بأسلوب المخمن الضريبي لأنه غير منطقي ويفتح الفرصة لتبادل الرشاوى بين الطرفين وكذلك تقوية السلطات الضريبية والعمل الضريبي ومتابعة كافة الاعمال المهن داخل المدينة في الوقت المناسب ايضاً إمكانية استخدام التطبيقات الالكترونية المحاسبية في التحصيل الضريبي والعمل على التحاسب الضريبي الإلكتروني كما معمول به في بقية الدول المتقدمة.

5. الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. هنالك تهرب ضريبي كبير حاصل من اصحاب الاعمال والمهن التجارية عينة البحث وهذا يدل على ان هنالك تهرب ضريبي عام في جميع القطاعات التجارية وغيرها.
2. عدم سيطرة الهيئة العامة للضرائب على جباية كافة الضرائب الخاصة في الدخل بسبب ضعف السلطة الضريبية اجراءاتها القانونية بحق المتهربين.
3. عدم قدرة المخمن الضريبي من جباية الضرائب الخاصة بالدخل بسبب ضعف قانونية هذه الطريقة وارتباطها بالتقدير الذاتي الذي يحتاج الى دراية قوية بحركة السوق القوة الشرائية للمهنة التي يتم تقدير ضريبتها.
4. عدد مستخدمي التطبيقات المحاسبية الالكترونية وثقة المكلف في التكنولوجيا الحديثة فهي فرصة لاستغلالها من قبل الهيئة العامة للضرائب لاستخدامها في التحاسب الضريبي الإلكتروني.
5. لا توجد جهات رقابية من قبل الدولة على اصحاب الاعمال والمهن المتهربين وبذلك لا يوجد من يحاسب من يتهرب قانونياً من دفع هذه الضرائب التي تعتبر واجب قانوني على جميع المكلفين بها.
6. لا تسهم ضريبة الدخل بشكل فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة ومن المفترض بها ان تكون احد المصادر المهمة لتمويل الموازنة العامة.

ثانياً: التوصيات:

1. السيطرة على كافة المكلفين بدفع ضريبة الدخل من خلال عمل لجان دائمية تقوم بمتابعة اصحاب الاعمال والمهن ومعرفة طل من يدخل او يخرج من هذه الاعمال والمهن.
2. تقوية الاجراءات الضريبية بشأن المتهربين من الضرائب ومحاسبتهم قانونياً من اجل السيطرة والوصول الى جباية اكثر عدد من المكلفين بدفع ضريبة الدخل.
3. الاعتماد على اسلوب كشف الدخل للأعمال والمهن التجارية من اجل استقطاع الضرائب لأنها تعتبر منطقية اكثر وتبتعد عن التخمين والتقدير وتمنع التلاعب من قبل المخمن.
4. تخضع جميع الكشوفات المقدمة من قبل المكلف الي مدقق خارجي يقوم بتدقيقها ويضع عليها تقرير كامل يكون مسؤولاً عن صحة هذه القوائم المالية.
5. ادخال التكنولوجيا في الهيئة العامة للضرائب واستخدام التطبيقات المحاسبية لأجل استقطاع جميع انواع الضرائب المستحقة على المكلفين ومن ضمنها ضريبة الدخل.

6. عمل لجان تدقيق من قبل الهيئة العامة للضرائب لمتابعة جميع الاجراءات والمتابعات التي تقوم بها هيئات الضرائب على مستوى البلد واعداد تقارير تبين تفاصيل كافة الاعمال والنشاطات التي تخص ضريبة الدخل.

المصادر:

1. قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم (28) لسنة (1940) الملغي .
2. إسماعيل , إسماعيل خليل , نائل حسن عدس , (2010) , المحاسبة الحكومية , دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان , الأردن .
3. الجبالي , طلال محمد علي , وهيثم علي محمد العنكي , (2014) , المحاسبة والتحاسب الضريبي , دار الكتب موزعون وناشرون , كربلاء , العراق .
4. الجميل , سرمد كوكب , (2008) , الموازنة العامة للدولة , دار ابن الأثير للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , الموصل , العراق .
5. الجنابي , طاهر , (بدون سنة نشر) , علم المالية العامة والتشريع المالي , دار العربية للقانون , توزيع مكتبة المواهب للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , العراق .
6. خليل , علي محمد , سليمان احمد اللوزي , (2013) , المالية العامة , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , الأردن .
7. رضوان , محمد عوض , (2009) , الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة , الطبعة الثانية , دار النهضة العربية للنشر , الإسكندرية , مصر .
8. زيدان , لقاء فنجان ثامر , (2012) , دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة 1995 – 2010 وسبل تفعيلها , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد . العراق .
9. سعد , علاء سعيد حسن , (2014) , تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية , غزة .
10. عبد الحميد , عفيف , (2014) , فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال المدة (2001-2012) , رسالة ماجستير , جامعة فرحات عباس , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر .
11. العبيدي , زهرة خضير عباس , (2012) , تحليل العوامل المؤثرة في حصيللة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة (1995-2010) , أطروحة دكتوراه , جامعة بغداد , بغداد , العراق .
12. عفانة , عدي , عادل قطاونة , (2004) , الجديد في المحاسبة الضريبية , دار وائل للطباعة والنشر , عمان , الأردن .
13. العلي , عادل فليح , (2011) , المالية العامة والقانون المالي والضريبي , إثراء للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , عمان , الأردن .
14. العواد , اسعد محمد علي وهاب , (2017) , أساسيات المحاسبة الحكومية , دار الكتب موزعون وناشرون , كربلاء , العراق .
15. نور , عبد الناصر , نائل حسين عدس , عليان الشريف , (2008) , الضرائب ومحاسبتها , دار الميسرة للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , عمان , الأردن .
16. وهبه , محمد سليم , (2010) , التهرب الضريبي – واقع وتوصيات , المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد , صنعاء , الجمهورية اليمنية .
17. David, n, hyman, (2011), public finance a contemporary application of theory to policy, 10th edition , south-western engage learning , Canada .
18. Dup, Gach Giel , (2014) , Tax awareness and compliance determinants in self-assessment system in Gambella Region: A case study of Gambella Revenue Administration Authority , Master Thesis, Ethiopian Civil Service University, Institute of Tax and Customs Administration, Department of Public Financial Management.
19. Hillman, Arye L , (2009) , Public Finance and Public Policy , Second Edition, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York.
20. McGee, Robert W , (2008), Taxation and Public Finance in Transition and Developing Economies, publisher Springer Science & Business Media, Inc., Spring Street, New York, USA .
21. Sherlock, Molly F, and Keightley, Mark P , (2016) , Tax Reform in the 114th Congress: An Overview of Proposals , Congressional Research Service.
22. Wilson, earl r , kattelus , susan c , and reak , Jacqueline , (2005) , Accounting for governmental and nonprofit entities , 14th edition, McGraw -hill Irwin, new York san Francisco .